

Distr.: General
6 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١١:٣٠

الرئيس: السيد بيانغ (غابون)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-16512 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٣٠: ١١ .

البند ١١١ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/73/125) (تابع)

١ - السيد بيريرا (سري لانكا): قال إن سري لانكا ملتزمة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وترحب بتركيزه على تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء.

٢ - وأضاف قائلاً إن سريلانكا، باعتبارها بلداً عانى من وطأة الإرهاب لمدة ٣٠ عاماً، تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فأعمال الإرهاب كلها إجرامية ولا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دافعها ومكانها وزمانها وهوية مرتكبيها؛ وهي اعتداء على كل فرد؛ ولذلك ينبغي للجميع إبداء التضامن ووحدة الهدف في مكافحة هذه الآفة.

٣ - واستطرد قائلاً إن الشبكات الدولية المرتبطة بالجريمة المنظمة تمكن الإرهابيين من نشر أيديولوجياتها ومن جمع الأموال واقتناء الأسلحة. وإن الجريمة عبر الوطنية تمول من الأرباح التي تُهبّت من الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، ومن الجرائم البيئية وغسل الأموال والجرائم الحاسوبية. وأنه يتعين على الدول الأعضاء أن تجمع مواردها وتبادل المعلومات الاستخباراتية وقواعد البيانات والخبرات اللازمة لمعالجة هذه المسألة.

٤ - واستأنف قائلاً إن جماعات، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ماضية في محو التاريخ البشري عبر التدمير المتعمد لمواقع التراث الثقافي التي لا يمكن تعويضها. ويجري تدمير الحياة البرية والغابات والأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات نتيجة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تؤثر على المجتمعات المحلية الضعيفة والبيئات الهشة. ويجب على جميع الدول أن تقوم بتجميع مواردها وتبادل المعلومات الاستخباراتية فيما بينها لمواجهة هذه المشكلة.

٥ - وأردف قائلاً إن تحديات عديدة قد نشأت نتيجة تغير صور الإرهاب والتطرف العنيف، لأسباب منها التقدم التكنولوجي السريع وسهولة اختراق الحدود والتدفقات الكبيرة للأشخاص الفارين من العنف. وعلى وجه الخصوص، يتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب بمزيد من الحزم لتزايد التهديد العالمي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ومن الضروري أن تساعد وسائط الإعلام في نشر ثقافة السلام والحوار والتفاهم بدلا من الكراهية والعنصرية والتعصب.

ولا بد من أن تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا لحماية أولئك الأكثر تعرضا للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، ولا سيما المجتمعات المحلية المهمشة والنساء والأطفال. ويجب عدم استغلال حالة اللاجئين وملتزمي اللجوء لارتكاب أعمال إرهابية.

٦ - واختتم قائلاً إنه لا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف العنيف المفوضي إلى الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وإن على الدول أن تواصل، في تصديها لخروج الإرهابيين الجرد من الإنسانية على القانون، ضمان احترام التزاماتها بموجب كل من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤكد سري لانكا أهمية الانتهاء من المفاوضات بشأن وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٧ - السيد كونفورو (مالي): قال إن الجماعات الإرهابية في بلده دأبت على الاعتداء بشكل عشوائي على كل من قوات الدفاع والأمن الوطنية، والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، والقوات الدولية الشقيقة. وإن أحداً لم يسلم من هذه الهجمات حتى النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمعلمين والثقافيين والتاريخية. وأعرب عن ترحيب وفده، في هذا الصدد، بقرار الإدانة الذي سلمته المحكمة الجنائية الدولية بحق المواطن المالي الإرهابي أحمد الفقي المهدي لتدمير أضرحة تمبكتو ومواقعها التاريخية. وأشار إلى أن جهود حكومته الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز التنمية تقوضها التنظيمات الإرهابية الموجودة في البلد وما تقوم به من أنشطة إجرامية.

٨ - وأضاف قائلاً إن مالي قد وضعت، على الصعيد الوطني، استراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مع خطة عمل، من أجل إيجاد حلول للأسباب الجذرية للإرهاب، مع مراعاة الحقائق المحلية. وإن أهداف هذه الاستراتيجية هي دعم آليات الحوار بين الأديان؛ وتدريب الزعماء الدينيين؛ وتعزيز المصادر التقليدية للاستقرار في المجتمع؛ وإدراج ثقافة السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في المناهج المدرسية؛ وتمويل المشاريع لتمكين النساء والشباب، ولا سيما إيجاد فرص العمل اللائق للشباب.

٩ - واستطرد قائلاً إن إطاراً قانونياً وطنياً يتماشى مع الالتزامات الدولية للبلد قد وضع من أجل تعزيز مكافحة الإرهاب؛ وأنه يتضمن أحكاماً بشأن معاقبة الجناة وحماية الضحايا. وإن حكومة بلده قد اعتمدت أيضاً استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن وحدة وطنية لتجهيز البيانات المالية تعمل منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وتوفير التدريب المهني للشباب، وبذل الجهود لمكافحة الخطاب الإرهابي وتقديم الدعم للضحايا. وإن كينيا قد استضافت في تموز/يوليه ٢٠١٨ زيارة مشتركة قام بها رئيسا مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لاستكشاف الأولويات المشتركة.

١٥ - واستأنف قائلاً إن كينيا قد أضفت طابعاً محلياً على كل من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف من خلال إدماجهما في استراتيجيتها الوطنية لمكافحة التطرف العنيف. وإن أحد المراكز الوطنية المجدد لمكافحة الإرهاب والذي ينسق الجهود لمكافحة التشدد والتطرف قد حقق بالفعل نجاحاً كبيراً. وإن كينيا اعتمدت نهج "كل الحكومة" و "كل المجتمع" لمنع الإرهاب ومكافحته، وتستعرض استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب من أجل تحسين الكشف عن بؤر التطرف وإحباط المخططات الإرهابية عبر تعزيز الخفارة المجتمعية، وإشراك النساء والأطفال في جهود السلام والأمن، ورفع درجة وعي المجتمع. وإنها تدعم التعاون الدولي في مجالات القضاء وإنفاذ القانون، وتبادل المساعدة القانونية، وتسليم المطلوبين، ونقل الإجراءات القضائية في مجال الإرهاب وغيره من الجرائم. وأقامت شراكات ثنائية لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الإقليمي، أقامت كينيا شراكات قوية للتعاون في مجالي القضاء وإنفاذ القانون داخل جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

١٦ - وأردف قائلاً إن كينيا تظل دولة على خط المواجهة ضد الإرهاب في أفريقيا. وإنه يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال توفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ، لأنه رغم أن الصومال مستقر نسبياً، فإن الحرب ضد الإرهاب الذي تمارسه حركة الشباب لم تنته بعد.

١٧ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يشجع الدول الأعضاء على مواصلة الجهود نحو وضع مشروع اتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي.

١٨ - السيد موهوموزا (أوغندا): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن تبرير أعمال الإرهاب، بصرف النظر عن دوافعها وهوية مرتكبيها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لأسبابه الجذرية، بما في ذلك الفقر، ومن المهم أيضاً أن يضع تعريفاً للإرهاب يميزه عن الكفاح المشروع.

١٠ - ومضى قائلاً إن بلده تشدد على أهمية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على نحو فعال. وإن إدراك ذلك قد أدى إلى إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المكونة من بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر من أجل التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمهاجرين. وإن مالي تدعو البلدان الصديقة والمنظمات الدولية إلى دعم إطلاق وتشغيل القوة المشتركة التي من شأنها أن تساعد على تهيئة الظروف الملائمة للتنمية في تلك البلدان.

١١ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يشدد على ضرورة أن توافق الدول الأعضاء على تعريف للإرهاب دون مزيد من التأخير من أجل التوصل إلى فهم مشترك لهذه الظاهرة من شأنه أن يكفل التعاون الدولي الفعال من أجل القضاء على الإرهاب.

١٢ - السيد أمولو (كينيا): قال لقد كان للهجمات الوحشية المتكررة والمرتكبة من جانب الجماعة الإرهابية "حركة الشباب"، التي تتخذ من الصومال مقراً لها، والتي كانت كينيا هدفها لسنوات، أثر سلبي على الهياكل الأساسية للبلد وعلى رأس المال البشري وإنتاجيته ونموه الاقتصادي. وإن الهجمات الإرهابية وحالات التطرف العنيف قد أدت أيضاً إلى نقل الموارد من الاستثمارات المعززة للنمو إلى الإنفاق على الأمن الوطني. ولهذا السبب، أصبح تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بالغ الأهمية لأمن البلد.

١٣ - وأضاف أنه لا يمكن لأي بلد أن يكسب الحرب ضد الإرهاب بمفرده. ولهذا السبب صدّقت كينيا على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك البروتوكولات المتعلقة بالإرهاب والجرائم المرتبطة به مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والفساد، وأدرجت في قوانينها المحلية.

١٤ - واستطرد قائلاً إن كينيا قد أعطت الأولوية لإصدار سياسات واستراتيجيات لمكافحة الإرهاب، وكثفت الجهود الرامية إلى وقف تمويل الإرهاب والتطرف. وإنها، تحقيقاً لهذه الغاية، تدعم الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل إنشاء شبكة عالمية لمراكز مكافحة الإرهاب بهدف معالجة التطورات الجديدة في الإرهاب، وتبادل الممارسات والخبرات في مجال بناء القدرات وتحديد الفرص المتاحة للتعاون. وإن حكومة بلده تؤكد من جديد استعدادها للعمل مع المنظمة في مجالات إدارة الحدود، بما في ذلك أمن الطيران والأمن البحري، وتقديم الدعم للعائدين، وبناء قدرات قوات الأمن، وتمكين المرأة في مكافحة ومنع التطرف العنيف،

٢٢ - وأضاف قائلاً إن الفلبين تدين الإرهاب في أي مكان في العالم، وأياً كان مصدر إلهامه. وتعرب عن كرهها للإرهاب بجميع مظاهره، أينما ارتكب وأياً كان مرتكبه وأسلوب ارتكابه والجهة التي ترتكبه. وإن الفقر ليس مبرر للإرهاب. وإن الفلبين قامت، على الصعيد الوطني، بالتصدي للإرهاب والتطرف العنيف عبر اتباعها لنهج شامل للمجتمع كله، وبتوعية جميع أفراد المجتمع من أجل مقاومة إغراء الإرهاب. ومع أنه ثمة حاجة طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، فإنه في حال وجد الإرهاب، تكون الأولوية الأولى هي القضاء عليه. ومن ثم، فإن رد حكومته على الإرهابيين ليس قائماً على مناشدة ضميرهم بل على استخدام القوة، غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الحكومة قد فعلت كل ذلك مع إيلاء أقصى درجات الاعتبار لحقوق الإنسان.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن الفلبين تقرر أيضاً بأن الإرهاب هو مشكلة عالمية لا يمكن لأي بلد أن يتصدى له بمفرده. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة الجهة الرائدة في هذا الجهد العالمي من خلال استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب. ولكي تحقق هذه الاستراتيجية النجاح، لا بد من أن تكون المنظمة وهياكلها المؤسسية منسقة ومتسقة وشاملة. ويجب أن يعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عن كثب مع كل من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب في دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية، مع مراعاة احترام تولي مقاليد الأمور والأولويات الوطنية.

٢٤ - واختتم قائلاً إن محاربة الإرهاب، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون مع الدول التي لا تسيء استخدام تلك الآفة كذراع طويلة لسياساتها الخارجية، يجب أن تشمل تعزيز مراقبة الحدود ودحض روايات التطرف الكاذبة ومكافحة الدعاية الإرهابية التي يُروج لها على شبكة الإنترنت. وتؤيد الفلبين، في هذا الصدد، وضع مدونة السلوك من أجل إقامة عالم خال من الإرهاب التي بادرت بإعدادها كازاخستان. وينبغي إدراك أن الإرهابيين يستغلون الفوضى الناجمة عن تدخل بعض الدول القوية في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة في مناطق العالم التي يسعون إلى السيطرة عليها. وبعد أكثر من ٢٠ عاماً من المناقشات، آن الأوان للاتفاق على تعريف للإرهاب ووضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٢٥ - السيدة ريفيرا سانثيز (السلفادور): قالت إن حكومة بلدها تؤكد من جديد استعدادها لاتخاذ تدابير فعالة لمكافحة

١٩ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يدعم الجهود الرامية إلى تحسين استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي. وإن وفد بلده يؤيد اقتراح عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة استجابة دولية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن أوغندا قد نجحت على مر السنين في دفع الجماعات الإرهابية خارج أراضيها، ولكنها لا تزال تعمل انطلاقاً من بلدان مجاورة. ولا بد من أن تتعاون جميع الدول من أجل القضاء على هذه الجماعات. وإن أوغندا قد أدت، تحت إشراف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، دوراً محورياً في محاربة حركة الشباب. وينبغي تكثيف الجهود لمساعدة الصومال في إقامة مؤسسات تكون قادرة على التعامل مع المنظمات الإرهابية التي تعتبر ذلك البلد ملاذاً آمناً لأنشطتها. وإنه لا بد، في نهاية المطاف، من اللجوء إلى الإجراءات القضائية من أجل مكافحة الإرهاب. وستتبع أوغندا، في تلك الأثناء، الخيار العسكري. وتعرب، في هذا الصدد، عن تقديرها لحكومة تنزانيا على تيسيرها لعملية إلقاء القبض على جميل موكولو، رئيس تحالف القوى الديمقراطية وعقلها المدير، الذي تجري محاكمته حالياً في أوغندا. واختتم قائلاً إن أوغندا تؤكد مرة أخرى قلقها من أن إلقاء النفايات السامة قبالة سواحل الصومال قد يشكل ترسانة للإرهابيين في سعيهم للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ولا بد من وقف إلقاء النفايات ومن إجبار أولئك المسؤولين عن إلقائها بتنظيفها.

٢١ - السيد لوكسين (الفلبين): قال، أثناء النظر في البند الحالي المدرج على جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين للجنة السادسة، إن وفده قد تحدث عن الهجمة الإرهابية المستوحاة من تنظيم الدولة الإسلامية التي شُنت على مدينة مراوي، معتبراً أنها أكثر الأعمال الإرهابية تدميراً في تاريخ بلده. ولكن يسره أن يشير إلى أن القوات المسلحة وقوات الشرطة الفلبينية قد نجحت في تحرير المدينة بعد قتال دام خمسة أشهر، بمساعدة كل من الولايات المتحدة وأستراليا. وإن هذا الهجوم لم يثبت الطابع عبر الوطني للإرهاب فحسب، بل أثبت أيضاً العلاقة الوطيدة بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي بفضلها تمكنت جماعة من المتطرفين والمجرمين العاديين والمرتبقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب المسلحين تسليحاً جيداً من الالتحام معاً من أجل السيطرة على المدينة.

أيديولوجيتها وتجنيد المقاتلين والحصول على التمويل وارتكاب جرائمها.

٢٩ - وأوضح أنه يجب على المجتمع الدولي، لذلك، استخدام وسائل شاملة وغير تقليدية للقضاء على الإرهاب، أينما وجد، بجدية ودون انتقاء. وينبغي استخدام جميع أنواع التدابير لمعالجة أسباب الإرهاب وليس التدابير العسكرية أو الأمنية فحسب. وفي هذا السياق، تؤكد مصر على ضرورة التصدي للأيديولوجيات المتطرفة، وجميع وسائل الترويج للإرهاب وكفالة مساءلة الإرهابيين وكل من يؤيد أنشطتهم. ومن المهم أيضا التصدي للخطاب الذي يستخدمه الإرهابيون في الترويج لأنشطتهم وتجنيد مقاتلين جدد، ولا سيما في صفوف الشباب. وفي هذا الصدد، من الضروري تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، والإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي.

٣٠ - وعلى الصعيد الوطني، أوضح أن مصر توشك على دحر الإرهاب في سيناء من خلال العملية الشاملة "سيناء ٢٠١٨"، التي لا تقتصر على عمليات عسكرية، بل تتضمن بعدا تنمويا شاملا يهدف إلى تحقيق نخضة حقيقية ورفع مستويات المعيشة في ذلك الجزء من البلد. وأكد تأييد أهالي وقبائل سيناء الكامل للقوات المسلحة المصرية والشرطة المصرية وكافة الأجهزة ذات الصلة في الجهود الرامية إلى دحر الإرهاب. وشدد على أن الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الإرهاب في سيناء أمر يصب في مصلحة المنطقة والعالم برمته.

٣١ - وقال إن حجم التمويل، المخصص للأسلحة والتدريب وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة، الذي تحصل عليه الجماعات الإرهابية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط ييسر تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وسفرهم، ويعكس حجم الدعم الذي يلقيه الإرهابيون من بعض الأنظمة. ورغم أنه يتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن وضع المبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لمنع الإرهاب ومكافحته، فإنه يلزم التركيز بشكل أكبر على ضرورة تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات، سواء عن طريق مساعدة الدول على تنفيذها أو عن طريق محاسبة الأنظمة التي تستمر في دعم الإرهاب وتمويله وإمداده بالسلح والتحريض عليه، وتوفير ملاذات آمنة للإرهابيين.

٣٢ - وأضاف قائلا إن مصر ساهمت بقوة في صياغة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقال إن وفد بلده يرحب بمبادرة الأمين العام بشأن عقد المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء الوكالات الوطنية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن تعقد هذه الاجتماعات بشكل

الإرهاب الدولي الذي له أثر سلبي على التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والقضاء على ذلك الإرهاب. وإن السلفادور قد صدقت على عدد من المعاهدات الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي والحيلولة دون وقوع أعمال إرهابية وأدرجت هذه المعاهدات في قانونها المحلي. وهي تدرك أهمية المشاركة في وضع إطار قانوني وأن تسترشد إجراءاتها بهذا الإطار على المستويين الدولي والوطني من أجل ضمان تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب، تماشياً مع سيادة القانون.

٢٦ - وأضافت قائلة إن القانون الخاص بشأن مكافحة الأعمال الإرهابية الذي أقر في عام ٢٠٠٦ قد حدد النطاق الأساسي لمصطلح "الإرهاب"، بناءً على الظروف الخاصة والتاريخية لكل بلد، وتضمن أحكاماً تشمل منع الأعمال الإرهابية وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وإن السلفادور قد عززت أيضاً الإطار المؤسسي لمكتب المدعي العام، الذي يواصل تدريب السلطات القضائية على تطبيق القواعد المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته واستحداث تقنيات تحقيق خاصة. وإن عدد المحاكمات التي تنطوي على ادعاءات بارتكاب أعمال إرهابية أو الانتماء إلى منظمة إرهابية أو ارتكاب جرائم واردة في القانون الخاص، قد ازداد على مدى العامين الماضيين إلى ١٤٨ محاكمة.

٢٧ - واختتمت قائلة إن هذه التطورات تدل على تصميم حكومتها على مواصلة تعزيز المؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق تلك الغاية والتي تتواءم مع أحكام كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وإن السلفادور ستواصل المشاركة في الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة فيما يتعلق بإنشاء فريق عامل بهدف وضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٢٨ - السيد إدريس (مصر): قال إن التهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيد العالمي غير مسبوق، ليس من حيث الأهداف المبتغاة أو الأساليب المستخدمة في الهجمات الإرهابية فحسب، بل أيضاً الدعم الذي يحصل عليه أحيانا من أنظمة بعينها لا توفر التمويل أو الملاذات الآمنة فقط بل تسخر الإعلام كمنصة من أجل الترويج للإرهاب أيضاً. وأضاف أن الجماعات الإرهابية تواصل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل نشر

٣٧ - وفي إطار الاستعراض، أكد أنه من المهم وضع عدد من النقاط في الاعتبار لمواصلة تطوير عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وأنه يجب القضاء على الملاذات الآمنة التي شكلها الإرهابيون على الإنترنت. ويجب أن تكون مكافحة الدعاية عبر الإنترنت على أساس جماعي. ومن المهم ألا ننسى الأشخاص الذين وقعوا تحت تأثير إيديولوجيات العنف والإرهاب. وإلى جانب تدابير إنفاذ القوانين، يلزم تنظيم حملات لمكافحة الدعاية، يشترك فيها خبراء وزعماء دينيون. ويجب أن يستند هذا العمل إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧) والإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي. ويجب إغلاق القنوات التي ترعى بشكل مباشر أو غير مباشر أنشطة الجماعات الإرهابية، وتزودها بالأسلحة والأعتدة الأخرى، وتدعم معاملاتها الاقتصادية. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يولي اهتماما خاصا للإشارة في القرار ٢٨٤/٧٢ إلى استخدام أساليب جديدة وتكنولوجيات حديثة في تمويل الإرهاب.

٣٨ - وأردف قائلا إن المرحلة العسكرية لعملية مكافحة الإرهاب في الجمهورية العربية السورية أثبتت أن الجماعات الإرهابية هناك لا تزال تتلقى العتاد العسكري من رعاة خارجيين. وقال إن ما يسمى بالمساعدة غير القتالة التي جلبتها بعض الدول إلى منطقة النزاع تحت ذريعة مساعدة المعارضة المعتدلة كثيرا ما تقع في أيدي المقاتلين. وأشار إلى أن مشكلة المنظمات الإرهابية التي تُزود بالأسلحة تتطلب اهتماما متواصلا من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وأضاف أن الاتحاد الروسي بدأ مناقشة لهذا الموضوع عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في موسكو في إطار المؤتمر المعني بمكافحة الإمداد غير المشروع بالأسلحة في سياق مكافحة الإرهاب الدولي. وينبغي أن تستمر مناقشة حول الموضوع في المنظمة.

٣٩ - وقال إنه في القرار ٢٨٤/٧٢، كان الحكم المتعلق باستخدام الصكوك الدولية الواجبة التطبيق كأساس لتبادل المساعدة القانونية وتسليم المطلوبين في قضايا الإرهاب ذا أهمية أساسية. وتشجع الجمعية العامة الدول أيضا، في غياب الاتفاقيات الواجبة التطبيق، على التعاون على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. ويكرر الاتحاد الروسي اقتراحه بتحسين الصكوك المتعلقة بتسليم المجرمين. وبالنظر إلى ضرورة تقليص الإطار الزمني للموافقة على طلبات تبادل المساعدة القانونية في القضايا الجنائية، استكمل الاتحاد الروسي في عام ٢٠١٧ التشريعات التي تنظم الهيئات المركزية المسؤولة عن هذه الطلبات. ومن الأمثلة على التعاون الفعال في قضايا مكافحة الإرهاب تسليم

دوري. ومن المهم أيضا دعم الدول من خلال بناء قدراتها لجعلها أكثر قدرة على تنفيذ الاستراتيجية وفقا لمبدأ الملكية الوطنية. ويُن أن مصر مستعدة للمشاركة في أي جهد يُبذل في هذا الخصوص.

٣٣ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتم إحراز تقدم في الدورة الحالية في وضع صيغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، بهدف الاتفاق على تعريف واضح للإرهاب. وقال إنه من الملح أكثر من أي وقت مضى عقد مؤتمر دولي بشأن مكافحة الإرهاب، مما سيتيح الفرصة لمناقشة المسائل التي تحول دون وضع مشروع اتفاقية.

٣٤ - واحتتم بأنه ينبغي ألا يُربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو جماعة.

٣٥ - السيد موسيخين (الاتحاد الروسي): قال إنه على الرغم من الهزائم العسكرية التي تكبدها تنظيم الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط، وانحياز مشروعه الإقليمي، وتراجع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، فإن فروع هذا التنظيم مستمرة في الانتشار حول العالم، وفي تجنيد أعضاء جدد. وأضاف أن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية وتجنيب الشباب للانضمام إلى قضيتهم يتيح لتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يتصل بهما من منظمات إنشاء شبكة واسعة من الخلايا النائمة حول العالم، بدعم من متعصبين أفراد يتصرفون بشكل مستقل وغير متوقع. ويُن أن الإقرار بتلك التهديدات يقع في صميم قرار الجمعية العامة باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ وأن الاتحاد الروسي يؤدي الاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض الأخير، وشارك بنشاط في المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٣٦ - وقال إن الدول نجحت في الحفاظ على توافق في الآراء بشأن الاستراتيجية وركائزها الأربع رغم اختلاف وجهات نظرها بشأن جوانب مكافحة الإرهاب. وأعرب عن أمل الاتحاد الروسي في أن يسود نهج غير ميسر إزاء مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بإنشاء شبكة من منسقي مكافحة الإرهاب، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره السابع عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (S/2018/770). وأوضح أنه من المهم لدى وضع هذه المبادرة موضع التنفيذ مراعاة مبادئ المساواة بين الدول واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ذات الصلة أن تأخذ في الحسبان الاختلاف بشأن منع التطرف العنيف في عملها، وينبغي أن تضع في الاعتبار أنها اضطلعت بدور ثانوي في جهود مكافحة الإرهاب.

٤٤ - وقال إن الاتحاد الروسي على استعداد لدعم أعمال مكتب مكافحة الإرهاب، وذلك في المقام الأول من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول المهتمة، بناء على طلبها، مع الأخذ في الاعتبار تحليل الهيئات ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن. وأضاف أنه ساعد في تمويل مشاريع مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتعزيز إمكانات مكافحة الإرهاب لدى دول آسيا الوسطى، مما أسهم إسهاماً مالياً كبيراً في هذا الصدد في احتياجات المكتب. ويجب أن توجه برامج المكتب إلى تعزيز المؤسسات الوطنية على أساس مبدأ الملكية الوطنية، ويجب أن تنفذ بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية. وختم حديثه قائلاً إن وفد بلده يرحب في هذا الصدد بتعزيز التعاون بين المكتب ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

٤٥ - السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومة بلده تدين الأعمال الإرهابية أياً كان مرتكبوها، وحيثما ارتكبت، وأيا كانت أغراضها، وتؤكد من جديد على أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي ديانة أو حضارة أو جماعة عرقية.

٤٦ - وأضاف أن الإرهاب الدولي أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأوضح أن الجماعات الإرهابية تقوض، من خلال أعمالها، سلامة أراضي الدول ووحدة السياسية، مما يسهم في زعزعة استقرار حكومات شرعية وتقويض نظامها الدستوري، مع الهدف النهائي المتمثل في الإطاحة بها. وأضاف أن هذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى أثر سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التدمير المتعمد للهياكل الأساسية والمؤسسات الوطنية.

٤٧ - وأضاف أن حكومة بلده تعرب عن تضامنها التام مع ضحايا الإرهاب، الذي ضرب بلده أيضاً في الآونة الأخيرة. والواقع إنه من الشائع والمعروف والمبلغ عنه أن رئيس بلده كان هدفاً لمحاولة اغتيال فاشلة في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، على الرغم من الجهود المبذولة لتجاهل خطورة الحادث أو التقليل من شأنه. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يدين حكومة الولايات المتحدة، التي حرضت جماعة أقلية معارضة تسعى إلى الإطاحة برئيس الدولة الفنزويلية، ومولتها ودعمتها، ووفرت ملاذاً آمناً في أراضيها لبعض

السلطات في ألمانيا وسلوفاكيا واليونان المواطنين الروس الذين حاربوا إلى جانب إرهابيين في الجمهورية العربية السورية. وأعرب عن الأمل في أن تتناول دول أخرى أيضاً مسألة تقديم المجرمين للعدالة على أساس مبدأ التسليم أو المحاكمة.

٤٨ - وأعرب عن أسفه من أن العديد من القرارات المتخذة في مجال مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن، لم توضع موضع التنفيذ. وأشار إلى استمرار المعايير المزدوجة، وممارسة التمييز بين الإرهابيين "الأخيار" و "الأشرار"، واستخدام المتطرفين في مواصلة مشاريع جيوسياسية وزعزعة استقرار الأنظمة غير المرغوب فيها والإطاحة بها. وأوضح أن تقديم الدعم للإرهابيين، بغض النظر عن دوافعهم، غير مقبول بالمرّة.

٤٩ - وقال إن وفد بلده كرر، على مدى سنوات عديدة، الحاجة إلى احتتام المفاوضات المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ومن أجل الوصول إلى خط النهاية، يتعين على جميع أطراف عملية التفاوض إبداء الإرادة السياسية. وأعرب عن شكر الاتحاد الروسي لكازاخستان على مبادراتها لإعداد مدونة لقواعد السلوك من أجل إقامة عالم خال من الإرهاب، التي يأمل أن تعطي زخماً أيضاً للعمل على مشروع الاتفاقية. ودعا جميع الدول إلى الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك.

٥٠ - وبالإشارة إلى البيان الذي أدلت به أوكرانيا في اليوم السابق، قال إن هذا الوفد، بدلاً من الإسهام في تنسيق الجهود وتوحيدها، استخدم مرة أخرى اللجنة السادسة منبرا لنشر تلميحاته ونزواته المعتادة، التي لا يتعلق أي منها ببنود جدول الأعمال قيد النظر. وينبغي للسلطات الأوكرانية البدء بعد طول انتظار في الوفاء بتعهداتها بموجب اتفاقات مينسك واستئناف الحوار مع شعبها.

٥١ - وقال إن إدراج منع التطرف العنيف في جدول أعمال الأمم المتحدة لم يحظ بموافقة جميع الدول، وهو أمر يقوّض سلامة الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. وأكدت المناقشات التي دارت في الدورة الثانية والسبعين، بما في ذلك في سياق استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، اقتناع وفد بلده بأن هذا المفهوم لا يحظى بفرصة الحصول على دعم من الجميع. وينبغي التعلم من أنه جرى تعطيل المقترحات التي كان من الممكن أن تعالج التناقضات القائمة. وينبغي للدول التي ترغب في السعي إلى التوصل إلى حلول توفيقية أن تلقي نظرة فاحصة على الاتفاقية الرائدة لمنظمة شنغهاي للتعاون بشأن مكافحة التطرف. ويجب على هيئات الأمم المتحدة المتخصصة

٥١ - السيدة سيراتو (هندوراس): قالت إن بلدها يدين جميع أشكال الإرهاب باعتبارها من مظاهر القسوة التي يمارسها البشر والتي لا يمكن إيجاد أي مبررات سياسية أو عقائدية أو دينية أو ثقافية لها. وأعربت عن التزام هندوراس بصون السلام والأمن الدوليين وعن تأييدها لجميع الإجراءات والاتفاقات التي توطد العلاقات المتبادلة والالتزامات بين الأمم بغية تعزيز ثقافة للسلام.

٥٢ - وأضافت أن هندوراس، بوصفها طرفاً في الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب مثل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، تؤكد من جديد التزامها بمكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تحترم فيه احتراماً كاملاً ميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٥٣ - وأشارت إلى أنه من المهم إجراء تحليل شامل للعلاقة بين الإرهاب والجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك العصابات، بما لأنشطتها من أثر سلبي على حماية حقوق الإنسان. واختتمت قائلة إن هندوراس انضمت إلى دول أخرى في الدعوة إلى صياغة مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠ .

العقول المدبرة المعلومة والداعمين الماليين لمحاولة الاغتيال. ولذلك، لا غرابة في أن ذلك البلد وتوابعه في المنطقة، على الرغم من إعلان إدانته المفترضة للإرهاب، قد ظل صامتا، الأمر الذي يرقى إلى تأييد تلك الأعمال البغيضة. وقال إن وفد بلده يدعوها إلى الوفاء بالتزامها إما بمحاكمة هؤلاء المجرمين أو تسليمهم.

٤٨ - ويَبين أنه لا يوجد إرهابيون "أخيار" وإرهابيون "أشرار". ويجب منع كل الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلده سيقدم قريباً مشروع قرار بشأن ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال منع ومعاينة الهجمات والأعمال الإرهابية الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية. وأضاف أن الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك تمويله وخطابه الإرهابي، تحتاج إلى مزيد من التعاون الدولي واعتماد تدابير جديدة وفعالة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية ذات الصلة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده بمدونة قواعد السلوك من أجل إقامة عالم خال من الإرهاب، التي بادرت بإعدادها كازاخستان، ودعا الدول التي لم تؤيدها بعد إلى القيام بذلك.

٤٩ - وأوضح أنه من المهم أيضاً النظر في الأسباب الجذرية للإرهاب من أجل التصدي له بصورة شاملة. فالفقر وعدم المساواة والظلم وانعدام الفرص والقمع والاحتلال الأجنبي وانتهاك حقوق الإنسان والحريات المدنية من العوامل التي تشجع الإرهاب، وتستغلها الجماعات الإجرامية في نشر الكراهية والتعصب والطائفية والتطرف. وقال إن حكومة بلده، لذلك، ترحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل ضمان قدر أكبر من الاتساق والتكامل والفعالية في برامج مكافحة الإرهاب في المنظمة، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في مجال تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والبت في طلبات بناء القدرات، مع مراعاة الاحتياجات والوقائع المحددة للدول المعنية، والاعتراف بأنه لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد يناسب جميع الأحوال.

٥٠ - وأضاف أنه من الحيوي الآن أكثر من أي وقت مضى أن تضمن الدول الامتثال العالمي غير الانتقائي للصكوك الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تحظر نقل الأسلحة، وتمويل الإرهابيين وتدريبهم، ومنح الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية، وتعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن للركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيكون اعتماد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي بمثابة إضافة قيمة للصكوك القانونية الدولية القائمة.